رأي القدس

المواجهة الامريكية مع ايران ومخاطرها

■ بدأت الادارة الامريكية حملة من الاتصالات المحمومة مع نظيراتها في اوروبا لتنسيق المواقف بعد قرار الحكومة الايرانية رفع الاختام واستئناف بحوث تخصيب اليورانيوم. فقد اعتبرت هذه الادارة الخطوة الايرانية اختراقا لخط احمر، وخطأ كبيرا في الحسابات، على حسب قول سكوت مكليلان المتحدث باسم البيت الابيض.

توني بلير رئيس الوزراء البريطاني الذي يعتبر من اقرب المقربين للادارة الامريكية هدد يوم امس بنقل الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي، ولم يستبعد اي خيار ضد ايران، بما في ذلك الخيار العسكري.

ايران لم تنتهك اي بند من بنود المعاهدة الدولية لمنع الانتشار النووي، فهذه المعاهدة تعطيها الحق في تخصيب اليورانيوم لتشغيل المفاعلات النووية لتوليد الطاقة من اجل الاستخدامات السلمية، ولكن هذه المعاهدة تمنع استخدام اليورانيوم المخصب في انتاج رؤوس نووية.

الادارة الامريكية، وبتحريض اسرائيلي، تعارض خطوة التخصيب الايرانية، وترفض التأكيدات الايرانية حول الاستخدامات السلمية، وتقول ان ايران تسبح على بركة من النفط والغاز، ولذلك لا تحتاج انتاج الطاقة من المفاعلات النووية.

الرئيس الايراني احمدي نجاد المعروف بزهده وقوة شخصيته، يصر على المضي قدما في تخصيب اليورانيوم، ويهدد الولايات المتحدة في الوقت نفسه بعواقب وخيمة اذا ما اقدمت على اي اجراءات عقابية في حق بلاده. واعتبر تحويل الملف النووي الايراني الى مجلس الامن الدولي بمثابة «اعلان حرب».

وهذا يعني ان ايران متمسكة بموقفها ولن تتراجع عنه، ويجد هذا الموقف المتشدد دعما شعبيا وحكوميا، فقد وحد المؤسسة الدينية والشعب الايراني خلف قيادة احمدي نجاد.

وفي المقابل، نشهد انسجاما كاملا بين الموقفين الامريكي والاوروبي ضد ايران، على عكس ما حدث فيما يتعلق بمسألة غزو العراق واحتلاله، الامر الذي سيجعل مسألة تحويل الملف الايراني الى مجلس الامن مسألة ميسورة لا تواجه اي خلافات او عقبات.

وهكذا يمكن القول ان فرض عقوبات اقتصادية على ايران بات امرا متوقعا بعد احالة ملفها النووي على مجلس الامن، ولن يكون مفاجئا اذا ما استخدمت الدولة العبرية هذه العقوبات كضوء اخضر لشن عدوان عسكري على ايران لتدمير منشآتها النووية، او ما تيسر منها، تماما مثلما فعلت مع مفاعل تموز العراقي عام 1981.

ايران، وعلى عكس عراق صدام حسين، تملك اوراقا قوية، ابرزها وجود صناعة عسكرية متقدمة لديها، وصواريخ بعيدة المدى وغواصات، بالاضافة الى كون عدد سكانها يوازي ثلاثة اضعاف عدد سكان العراق تقريبا، وبيئتها الجغرافية صعبة للغاية.

ولعل الورقة الاقوى التي تملكها ايران تلك التي تتمثل في وجود مئة وخمسين الف جندي امريكي في العراق. فهؤلاء باتوا تحت رحمة ايران وحلفائها الذين يمسكون بزمام الحكم، ويسيطرون على قوات الامن والحرس الوطني، علاوة على ميليشيات خاصة مثل ميليشيا «بدر» التابعة للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

امريكا ستجد من الصعب عليها السماح بوجود قوة عسكرية نووية في ايران تهدد هيمنتها على منطقة الخليج التي تحتوي على ثلثي احتياطات النفط في العالم، وتنافس التفوق الاستراتيجي العسكري الاسرائيلي. ولكن الدخول في مواجهة عسكرية او اقتصادية مع ايران ليس سهلا ايضا، لان هذا يعني تفجير بركان من الغضب والعنف في منطقة الشرق الاوسط، الملتهبة اساسا.

الخيارات الامريكية جميعها صعبة ومحفوفة بالمخاطر، ولا نعتقد ان الادارة الامريكية التي فشلت في حربها على «الارهاب» في افغانستان والعراق ستنجح في حربها الثالثة مع ايران اذا ما اشتعلت اوارها.

سورية: نخبة حاكمة تنهار ونخبة ثقافية تصعد!

ميشيل كيلو *

■ يمر الوطن العربي في حقبة تتسم بانهيار وتداعي النخب الحاكمة وتبلور وصعود نخب بديلة، أبرزها اليوم النخب الثقافية، التي تمهد الأرض أمام تغيير ينشده المواطن، وتتلمس شروطه وإمكاناته وسبله، ويرجح أن يظهر من صفوفها بعض ممثلي البديل السياسي القادم، بالنظر إلى حجم انخراطها في فعل التغيير من جهة، وإفلاس التيارات الأيديولوجية، التي عرفها التاريخ العربي الأحدث من جهة أخرى، واتسمت بالشمولية القومية أو الاقتصادية/ الاجتماعية، وتبين مع الوقت عجزها عن إنجاب بديل من داخلها، لعجزها عن تجديد نفسها بما يتناسب مع الواقع العربي والدولي الجديد، كما تؤكد تجربة البعث، التيار الأيديولوجي الشمولي القومي والاجتماعي في آن معا، الذي يظهر اليوم عجزه الفاضح عن تجديد نفسه، رغم اعتراف قياداته بحاجته الملحة إلى ذلك. بالانتقال من العام إلى الخاص، من تجربة العرب التاريخية الحديثة إلى تجربة البعث في سورية، يلفت نظرنا تداعي النخبة الحاكمة، الذي يكتسب طابعا مميزا وخطيرا، لكونها لا تنهار كنخبة حاكمة وحسب، بل كنخبة مالكة وعارفة أيضا، حولتها سنوات حكمها الأربعون إلى مجتمع سياسي مثلت قياداتها نواته الصلبة، التي ضمت إليها قوى مجتمعية واقتصادية مختلفة، لكن مصالحها شرعت تبعدها عن طريقة هذه النخبة في إنتاج الثروة وتوزيعها، وتاليا في إدارتها وتملكها، بينما انفكت عن المجتمع العام، مجتمع المواطنين، وفقدت صلاتها به إلى الحد الذي يجعلها غريبة عنه في كل شيء: من أسلوب التفكير إلى أسلوب العيش إلى أسلوب الاستهلاك إلى أسلوب التخاطب والتواصل ... الخ. مهما يكن من أمر، فإن تداعي النخبة الحاكمة السورية هو واقعة تؤكده الحقائق الثلاث التالية:

1 ـ عجزها عن تطوير بدائل بمعونة أيديولوجيتها ونظامها الأيديولوجي للواقع المأزوم، الذي أنجبته خلال انفرادها بالسلطة والحكم طيلة فترة تشكل القسم الأكبر من تاريخ سورية المستقلة الحديث، انتهت أولا إلى أزمة وطنية غير قابلة للحل عبر سياسات سلطة على قدر من الضعف يحول دون استعادة الجولان المحتل بالتفاوض مع العدو الإسرائيلي أو بالحرب ضده، وثانيا إلى أزمة اجتماعية/ اقتصادية، معرفية وثقافية أثبتت النخبة الحاكمة أنها ترفض النظر إليها كأزمة، وتعتبرها وضعا طبيعيا تشوبه عيوب ونواقص وحسب، كما ترفض أن ترى فيها نتاجا طبيعيا وحتميا لأبنية النظام، يستحيل التخلص منها بأساليبه ومناهجه، التي تسببت بها، مثلما يستحيل التخلص منها دون التخلص منه، ودون استبداله بنظام جديد، مغاير له ومختلف عنه، تقاتل النخبة الحاكمة ضد تكون مقدماته ومستلزماته، وتعتبر العمل لها ضربا من مؤامرة خارجية على الوطن، الذي تفهمه بطريقة تضفي عليه طابعا يجعله متماهيا مع النظام.

2 ـ عجزها عن فهم متغيرات العالم وتطوير مناعة معينة ضدها أو تكييف نفسها معها، وعجزها عن مواكبة ما يجري على الأصعدة السياسية والاقتصادية والعلمية/ التقنية والاجتماعية والثقافية العالمية، وتصميمها على إبقاء سورية بلدا خارج العام، لاعتقادها أن غربته عنه هي سبيلها إلى الحفاظ على سلطتها وحكمها، بينما يعني انخراطها فيه وتأقلمها معه انهيارها الحتمي. ومع أن المتغيرات المقصودة ليست من طبيعة سياسية بالضرورة، فإن النخبة السورية الحاكمة تصر على إضفاء طابع سياسي عليها، وإلا كان من الصعب تحويلها بدورها إلى مؤامرة إمبريالية، وتكريس مفهوم للوطنية مضاد لها، يعتبر النظام والوطن شيئا واحدا، ويرى في المطالبة بالتغيير أو بمراعاة جديد العالم خيانة وطنية.

3 ـ عجزها عن قبول ما حدث في سورية من مستجدات، أهمها بروز معارضة تضم أطيافا سياسية واسعة ومتنوعة، وعن الاعتراف بوجود هذا الجديد في الواقع، ورفضها التعامل مع الواقع كما هو، وتمسكها بصورة واقع أيديولوجي فات زمانه، ولم يتحقق في أي وقت، ولم يعد له سند في المجتمع، نشأ ويستمر بقوة أجهزة القمع وسياسات السيطرة على الثروة وإنتاج المعرفة واحتكار القوة، التي تمارس ضد المواطن بطريقة تنفي وجوده، وتنكر ما يترتب عليه من حقوق سياسية ودستورية. ترفض النخبة الحاكمة الاعتراف بالواقع السياسي، وترفض نهج الإصلاح، رغم أن المعارضة قدمت برنامج مصالحة وطنية يتخطى قضية السلطة ويعطى الأولوية للعمل على حل مشكلات وأزمات البلد، التي أنتجها النظام وحده، على أن تتم المصالحة ويبدأ حل الأزمات انطلاقا من أسس في العمل العام مختلفة عن الأسس التي أرسى البعث نظامه عليها، تتعين بمعونتها حلول المعضلات الراهنة: من مشكلة البطالة،إلى مشكلة التنمية، إلى مشكلة التعليم والقضاء والإدارة،إلى مشكلة التصدي الناجع للأخطار الداخلية، المهددة للوحدة الوطنية، والخارجية، المهددة للوطن، التي ستتعامل القوى السياسية والمجتمعية السورية معها باعتبارها قوى وطنية متحالفة متفاهمة، وليست أطراف سلطة ومعارضة متصارعة. رفض النظام حتى مناقشة هذا البرنامج، رغم أنه امتنع إلى اللحظة عن تقديم برنامج يجسد رؤيته هو للتغيير وامتنع عن نقد برنامج المعارضة ورفض إبداء أية ملاحظة عليه، واكتفى رئيسه بشار الأسد بحديث أورده في آخر خطبة ألقاها يزعم أن المصالحة تتم بعد حروب أهلية، وان سورية ليست قبائل متقاتلة حتى تتم فيها مصالحة وطنية !. واليوم، تدور البلاد في دائرة مفرغة، يحاول نظامها إبقاءها فيها بمساعدة سياسة ابتزازية تعتبر المعارضة خيانة محتملة، والاعتراض خيانة مؤكدة، والنضال السلمي،التدرجي والآمن والبطيء والمدروس، من أجله خيانة عظمى، بينما تعلن لنخبة الحاكمة عزمها على إبقاء كل شيء كما هو، من أجل رد المؤامرة الأميركية على الوطن، مع أن السوريين يعرفون أن نظامهم يحمّل بلدهم أزمة وطنية، وأزمة غربة عن العصر، وأزمة استبداد في الداخل وتخبط في الخارج، ويخشون أن يؤدي تمسك النظام بأوضاعه الراهنة إلى جعل هذه الأزمات من طبيعة مستعصية.

تتمسك النخبة الحاكمة بوضع يعمق أزمات النظام القديمة وينتج أزمات جديدة تدفعه أكثر فأكثر إلى الهاوية، جسدها في الآونة الأخيرة انتحار اللواء غازي كنعان وانشقاق نائب الرئيس عبد الحليم خدام، وكانا كلاهما من أقدم ممثلي النظام وأكثرهم تمسكا به ودفاعا عنه.ولعله ليس من المبالغة القول: إن أخطر أزمة يتعرض لها النظام اليوم تتجلى في ضعف نواته القيادية وتقادم سياساته وتراجع قدرته على التحكم بذاته وبمجتمعه، وانتقال الأزمات التي خلقها كي يضبط بها المجتمع إلى داخله، في ظرف يتسم بإفلاس أيديولوجيته وتقلص وانهيار شرعيته، وتحول عيوبه إلى أمراض متفاقمة، لا أمل له في الشفاء منها عن طريق الوصفات، التي لطالما أدار بها مشكلاته أو تعايش معها.إن من يدفع ثمن الأزمات من وعد الإصلاح الفاشل فصاعدا هو النظام، وهذا جديد أزمة النخبة، وجديد سورية، الذاهبة نحو وضع جديد تعمل النخبة الحاكمة المستحيل لتصعيب وصولها إليه ومنعها من بلوغه، لكن قدرتها على ذلك تتناقص يوما بعد يوم، بينما تتزايد عوامل الاضطراب والتفسخ في صفوفها، وتعاني مما كانت قد نجحت في تعريض المعارضة له إلى الأمس القريب: الانقسام والعجز والضعف.

مع أوائل السبعينيات كانت الصورة هي التالية: عالم حزبي/ شمولي يبرز وعالم ديمقراطي/ مجتمعي يموت. واليوم، تنعكس الآية تتقدم معادلة بديلة تتجلى في بروز وتوطد عالم مجتمعي/ ديمقراطي، وفي أفول وموت عالم حزبي ـ بعثي/ شمولي، تقتله وتموت معه النخبة الحاكمة، التي لعبت دورا حاسما في تغيبه عن الوعي، ثم في موته الوظيفي، الذي يتحول بسرعة إلى موت سريري.

نخبة ثقافية تصعد: وهي بالأصح تتشكل وتصعد بطريقة مغايرة للطريقة التي تشكلت وصعدت بها النخبة الحاكمة الحالية، التي احتوت المجتمع، بعد أن وضعت يدها على الدولة، وسلطنتها وأضفت طابعا خاصا وضيقا عليها، له سمات شخصية وحزبية، ودمرت المجتمع السياسي بحجة أنه قديم وأقامت عوضا عنه مجتمعا جديدا قام على نفي الحرية وحقوق الإنسان والمواطن، وعلى وضع تطلعات الشعب بعضها في مواجهة بعض، بحيث ألغت الاشتراكية القومية، وأبطلت الحرية الاشتراكية، وتناقضت القومية معهما، وجعلت الشعب عدوا داخليا خطيرا كتمت أنفاسه، بحجة أنه لا يجوز أن يؤتمن على وطنه قبل ترقيته ثوريا، عبر تقييده بقيود متنوعة وصارمة من الأحكام العرفية وحالة الطوارىء والمحاكم الاستثنائية، ومراقبته عبر أجهزة سرية تمسك بالسلطة وتجسدها، وإن بدا أن خيوطها تتركز بين يدي فرد يجلس وحيدا على قمة هرم الحكم.

ترى النخبة الثقافية الجديدة نفسها بدلالات تختلف جذريا عن دلالات ومرجعية النخبة الحاكمة، فهي لا تريد التحول إلى نخبة حاكمة ومالكة، وتعمل لإقامة حقل سياسي تعددي، أساس الدولة والمجتمع فيه واحد: الإنسان بوصفه ذاتا حرة وجديرة بالحرية بغض النظر عن تعييناتها الموضوعية، كما قال أرسطو. وهي ترى نفسها بدلالة مجتمعها وحريته، والنظام الديمقراطي الضروري لإدارته، ولا ترى نفسها بدلالة مصالح خاصة تضعها فوق مصالح العامة ومصالح الدولة العليا.إلى هذا، إنها لا تعمل انطلاقا من رغبتها في امتيازات، بل تعمل كي لا تكون هناك نخب مميزة أو امتيازية منفصلة عن المجتمع ومستقلة عنه، تعطي نفسها حق قيادته إلى حيث تريد، باسم مثل عليا وأهداف تدعي أن لها وحدها حق تفسيرها وتحقيقها في الواقع، كما فعلت نخبة العسكر الحاكمة في سورية. وتناضل النخبة الثقافية الجديدة من أجل إنهاء طابع العمل العام الأقلوي، ولوضع حد لمزاعم النخب، التي جعلت منها في الماضي طليعة مزعومة، ومكنتها من الوصول إلى الحكم باسم الشعب، الذي ما لبثت أن استخدمت سلطتها ضده.

هذه النخبة الثقافية، التي ترى في الثقافة نقطة ضعف المشروع السلطوي القائم، ونقطة قوة مشروع النهضة البديل، تريد للأخير الانطلاق من حقل ثقافي يختلف أشد الاختلاف عن الأيديولوجيا القومية/ الاشتراكية الشمولية، التي خرج منها مشروع البعث، لأنها مرت تاريخيا بجميع مراحل هذا المشروع، كما عرفت وعايشت المشروع الليبرالي الضعيف السابق له، ودرست المشروع الإسلامي، الذي كان أول من فشل في التصدي للغزوة الاستعمارية الأوروبية، فهي ليست منقطعة أذن عن التاريخ والواقع العربي/ الإسلامي، بل هي ابنته الشرعية، التي عرفت تفاصيله وروافعه، وعانت كثيرا بسبب إخفاقه، لا سيما وأنها شاركت في إطلاقه وعجزت عن حمايته من قوى الاستبداد والتفرد، التي انبثقت منه ، وتجد نفسها اليوم أمام واقع جديد له حاجات جديدة ويتطلب نمطا مختلفا من الثقافة، دون أن يعني هذا تخليها عن أهداف النهضة العربية التاريخية، وخاصة منها هدف الوحدة العربية، وقهر الصهيونية، وطرد الغزاة والمحتلين الأجانب من أرض العرب، وإقامة حكم الشعب بيد الشعب ولصالحه، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

هذه النخبة، التي ترى في الديمقراطية منطلق ومآل الإحياء المجتمعي والسياسي، تعتقد أن المجتمع يجب أن يكون مستقلا نسبيا عن حقل السياسة، ليس فقط لأنه أساسه وحامله، بل لأن له مصالح تختلف عن مصالحه في جوانب معينة، وعليه أن يتمكن من التعبير عنها وتحقيقها، بالنظر إلى أولويتها بالمقارنة مع أية مصالح أخرى تقع في مجال الدولة، وخاصة منها مصالح السلطة ومن يمسكون بها، وإلا استحالت بغير هذا ممارسة السياسة الحديثة، وجافت الديمقراطية معناها الحقيقي، الذي لا يجعل منها خيارا سياسيا وحسب، بل طريقة عيش وتفكير وتواصل، تترتب على نشاط سائر الفاعلين في الحقول الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، أكانوا داخل السلطة أم خارجها، الذين يتساوون أمام القانون وفي الواقع، ولهم الحق في لعب أوسع الأدوار على سائر الأصعدة.

ومع أن تشكل هذه النخبة ما زال عملية قائمة على قدم وساق، فإن ما تواجهه من مصاعب منذ أربعين عاما ونيف لم يفت في ساعدها أو يوهن عزيمتها، علما بأن مشكلاتها لا تقتصر على السلطة، بل تمتد إلى المعارضة، التي تتبنى مثلها الديمقراطية، لكنها تعاني من جمود يدفعها إلى شد النخبة الجديدة، المرنة والقوية الحراك، إلى الوراء، خشية أن تنتزع منها العدد القليل من أتباعها، والجمهور الذي يمكن أن يلتف ذات يوم حولها، بينما ترى السلطة فيها خصما يقاتلها في أضعف جبهاتها، الجبهة الأيديولوجية والثقافية/ المعرفية، يعرف كيف يكشف عوراتها ونقاط ضعفها ومناحي عجزها وإفلاسها، ويستغل الهوة التي تفصلها عن الشعب، ويقدم البدائل اللازمة لخروج المجتمع والدولة والسلطة والمواطن من مآزقهم، دون أن يكون لدى النخبة الحاكمة رد مقنع عليه غير القمع والملاحقة والاضطهاد، ولكن ضمن ظروف متغيرة، تعزز أكثر فأكثر فاعلية خطاب النخبة الصاعدة وتثلم أكثر فأكثر ما بقي من شرعية قليلة جدا لخطاب الحكام. تدرك النخبة الثقافية الصاعدة أن مهمتها تكمن في تأسيس ثقافة تمهد أرض العقل وتحرثها، وتستطيع احتضان مشروع سياسي تاريخي من نمط جديد، تعلم أنه سيكون ضربا من المحال، إذا لم يكسب عقول وقلوب بنات وأبناء الشعب عموما والطبقة الوسطى خصوصا، ولم ينجح في دفعهم إلى قراءة الواقع بطريقة صحيحة، وفي إقناعهم بأن جديده لن ينطلق إلا من جديد فكرهم ومعرفتهم ووعيهم، وأن أمة العرب بحاجة إلى عقل وفكر كل مواطن كي تخرج من بؤسها، وأن إطلاق حراك تاريخي جديد في العالم العربي يتوقف على ما تقدمه هذه النخبة الثقافية من أفكار ومعارف ورؤى تستطيع بث الحيوية فيه، وتحويله إلى حامل تحرره ، الذي يريد إنجازه بقدراته وجهده المباشر.

تقف سورية، كوطنها العربي، أمام منعطف تاريخي خطير، يترتب على موت عالم وتشكل وصعود عالم بديل، وموت نخبة حاكمة وصعود وارتقاء نخبة ثقافية لا تريد شيئا لنفسها، وتريد كل شيء لمجتمعها وأمتها، علمتها الخبرة أن التحرر محال بقوة النخب وحدها، وأن وعده ينقلب إلى أكاذيب واضطهاد وقمع وتدهور وانحطاط، إن بقي في إطار نخبوي أو اقتصر عليه، وأنه يصير ممكنا وحقيقيا وملموسا في إطار أمة تنشد حريتها وتحمل لواءها وتضحي من أجلها.

* كاتب وسياسي من سورية

حماس تقترب من منطقة الخطر السياسي

د. بشير موسى نافع *

■ حماس هي أكبر القوى الفلسطينية الإسلامية، وهي قوة وطنية رئيسية. وقد باتت حماس المنافس الوحيد لحركة فتح، ولقيادتها الحركة الوطنية الفلسطينية، المستمرة بلا انقطاع منذ 1968. برزت هذه المنافسة في الانتخابات البلدية الفلسطينية التي جرت على امتداد عام كامل، وتبرز اليوم في الاستعدادات الجارية للانتخابات التشريعية في الضفة والقطاع، وهي الانتخابات التشريعية الثانية في ظل السلطة الفلسطينية. وكانت حماس قد قاطعت الانتخابات التشريعية الأولى في 1996، على أساس ان الانتخابات تجري في إطار اتفاقية أوسلو التي عارضها الإسلاميون الفلسطينيون، ورفضوا ما يترتب عليها من تقييد لحق المقاومة والتنازل عن حقوق فلسطينية تاريخية. ولكن حماس، التي ازدادت قوة ونفوذاً وشعبية خلال السنوات العشر التالية، أعلنت قبل شهور قليلة عزمها المشاركة في الانتخابات التشريعية القادمة. وليس ثمة من مشكلة في مشاركة حماس في الانتخابات، المشكلة هي في الإشارات المصاحبة لهذه المشاركة.

الذين يعيبون على حماس قرار المشاركة يرون أن لا شيء قد تغير في شرعية السلطة والنظام المنبثق عنها. إن كانت السلطة في التسعينات هي نتاج اتفاق أوسلو، فالسلطة في 2006 لم تزل تدين في وجودها الهش والمتضائل إلى الاتفاق ذاته. ودخول المجلس التشريعي هو قبول ضمني بأوسلو، تماماً كما قدرت حماس في رؤيتها للانتخابات التشريعية الأولى. وهذا بالطبع أقرب إلى المنطق التبسيطي، وإلى التعامل مع السياسة باعتبارها معادلة صفرية دائمة. أولاً، لأن السلطة الفلسطينية أصبحت أمراً واقعاً متقادماً، بل ان وجودها بات يتعارض في وجوه عدة مع المصالح الإسرائيلية. ثانياً، لأن السياسة هي في أساسها المصلحة وليست طقوساً ثابتة مقدسة. ربما كانت المصلحة في منتصف التسعينات هي في عدم المشاركة، ولكن الواضح بعد تجربة السلطة الفلسطينية، قبل وبعد اندلاع الانتفاضة الثانية، ان هناك مصالح للناس وللقضية الوطنية يمكن تحقيقها من خلال المشاركة في الانتخابات والعمل من خلال المجلس التشريعي الفلسطيني، ضمن وسائل أخرى. وثالثاً، لأن قوة فلسطينية شعبية رئيسية، تمثل قطاعاً واسعاً من الشعب، لا يمكن ان تستنكف عن التعبير عن حاجات للناس يصعب تحقيقها بدون علاقة ما بأجهزة النظام الذي يحكمهم. ان قدراً كبيراً من تعامل السلطة الفلسطينية مع القضية الوطنية يتم بسرية، وبتغييب للموقف الشعبي، كما تعاني أجهزة السلطة من سيطرة الهم الأمني، الفساد، استباحة المال العام، والمحسوبية. وقد يساعد التمثيل البرلماني الفعال في مواجهة هذه التوجهات والسلوكيات، لاسيما ان المجلس التشريعي الفلسطيني أثبت في مناسبات عديدة انه ليس مؤسسة مدجنة، بالرغم من ضعف تمثيل قوى المعارضة في المجلس.

المشاركة في الانتخابات، والتمثيل البرلماني، ليس مشكلة. المشكلة هي من نوع آخر. ثمة إشارات متزايدة من قادة في حماس تبدي استعداداً لدخول الحكومة الفلسطينية، بل لقيادة الحكومة إن نجحت حماس في حصد أكثرية مقاعد المجلس التشريعي. وهناك إشارات أخرى على الاستعداد لإجراء مراجعة للسياسات، لاسيما والوضع الفلسطيني يواجه حملة ضغط هائلة من الحكومة الإسرائيلية، الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، تستهدف الضغط على حماس لتغيير أهدافها الاستراتيجية والتخلي عن السلاح، أو منعها من المشاركة في الانتخابات.

ليس من الواضح حتى الآن إن كانت الانتخابات الفلسطينية ستعقد بالفعل في موعدها المقرر في الخامس والعشرين من هذا الشهر، أو ان الرئيس الفلسطيني سيخضع لضغوط الداعين إلى التأجيل. ثمة من يخشى من ان تؤدي الانتخابات إلى تقويض مستقبله السياسي. وهناك من يخاف تداعيات الصعود السياسي المتوقع لحماس على مجمل الوضع الفلسطيني، وعلاقات السلطة بالأوروبيين والأمريكيين. وهناك خلاف متزايد في صفوف قيادات وكوادر فتح حول ما إن كان عقد الانتخابات الآن سيكون في صالح فتح أو حماس. وحتى إن عقدت الانتخابات، فليس من الواضح حتى الآن إن كانت السلطة ستلتزم بحيادية قاطعة أم لا، وما إن كانت فتح ستستطيع الحفاظ على الاكثرية البرلمانية أم انها ستتعرض لهزيمة انتخابية على يد حماس. ولكن دخول حماس الانتخابات باعتبارها الطريق إلى الحكم والسلطة، وليس فقط التمثيل القوي والضروري في المجلس التشريعي، سيترتب عليه متغيرات هامة في سياسة واستراتيجية، وخطاب حماس. وهذا ما سيترك تأثيره على مجمل الساحة الوطنية الفلسطينية، وعلى الساحة العربية الإسلامية.

إن من المستحيل احتلال موقع تنفيذي وممارسة دور فعال في المقاومة الفلسطينية في آن واحد. قد لا يؤدي هذا إلى تخلي حماس الكامل عن السلاح، ولكنه سيؤدي بالتأكيد إلى تغيير في دور ووجهة هذا السلاح. وستصبح حماس مسؤولة مسؤولية مباشرة عن العملية التفاوضية وما ينجم عنها، تماماً كحركة فتح، في وقت تزداد المؤشرات على أن العملية التفاوضية تحولت إلى استقبال فلسطيني سلبي لقرارات إسرائيلية أحادية، وأن الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي الفلسطينية المحتلة سيتوقف طويلاً بعد الانسحاب الجزئي من قطاع غزة. بكلمة أخرى، ستوفر حماس بشراكتها في السلطة للمرة الأولى منذ بدء التحول في سياسة منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح في منتصف السبعينات من القرن الماضي، غطاء فلسطينياً شبه إجماعي لحركة تسوية سياسية للقضية الفلسطينية لا تحقق الحد الأنى من الحق الفلسطيني التاريخي.

كانت المطالبة الفلسطينية الوطنية في منتصف السبعينات باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني منعطفاً بارزاً في تاريخ القضية الفلسطينية. وقد أقرت القمة العربية حينها المطلب الفلسطيني، تمهيداً للتخلي العربي الرسمي الضمني عن المسؤولية تجاه الصراع على فلسطين، وفتح الطريق أمام منظمة التحرير للمشاركة في عملية التسوية وتحمل أعباء التفاوض والتنازلات المتوقع فرضها للتوصل إلى حل تفوضي. لم يكن الخيار الذي ذهبت إليه منظمة التحرير في منتصف السبعينات هو الخيار الوحيد المتاح. صحيح ان عجلة التسوية دارت بعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) 1973 كما لم تدر من قبل منذ انفجار الصراع العربي ـ الإسرائيلي. وكان لابد استكشاف ما إن كانت التسوية ستحقق للفلسطينيين ولو جزءاً من مطالبهم وحقوقهم الوطنية. ولكن أصواتاً هامة في الساحة السياسية الفلسطينية جادلت يومها بأن من المصلحة الفلسطينية والعربية ان يترك شأن التفاوض والتسوية للدول العربية التي كانت تتمتع بالسيادة على، وتتحمل بالتالي المسؤولية القانونية عن، الضفة والقطاع قبل 1967. لتحاول الدول العربية إنجاز ما يمكن إنجازه عن طريق التفاوض، على ان تتفرغ القوى الوطنية الفلسطينية لمقاومة الاحتلال والنهوض بتنظيم ودعم قوى الشعب الفلسطيني في المهجر وتحت الاحتلال. إن استطاعت المفاوضات استعادة الضفة والقطاع، فذلك خير، ولا يهم أن تكون تلك الاستعادة باسم الأردن ومصر أو باسم منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن شيئاً من عواقب التفاوض والتسوية لن يلزم الفلسطينيين بأي حال من الأحوال. هذا، فوق ان الموقف العربي التفاوضي في حال تعهد الدول العربية بعملية التفاوض سيكون أقوى بكثير من ترك الفلسطينيين لتحمل أعباء العملية السياسية.

لم تستمع القيادة الوطنية الفلسطينية لتلك الأصوات، التي أثبتت مجريات التاريخ انها كانت بالفعل على حق. وقد أوصل طريق «الممثل الشرعي والوحيد» الفلسطينيين إلى الوضع الكارثي الذي وصلوا إليه، بعد ان تم الاستفراد بالجانب الفلسطيني، وتخلت أغلب الدول العربية عن لعب دور فعال في الشأن الفلسطيني، طالما ان الفلسطينيين يتحملون مسؤولية القرارات المتعلقة بمصيرهم. وما يحدث اليوم يبدو شبيهاً بما حدث منذ النصف الثاني من سبعينات القرن الماضي.

فمنذ اندرجت منظمة التحرير الفلسطينية في عملية التسوية، لم تنجح قرارات التفاوض والتسوية المتعددة في الحصول على دعم إجماعي فلسطيني. وما ان تأكد صعود التيار الإسلامي الفلسطيني في مطلع التسعينات حتى أصبح واضحاً ان قيادة منظمة التحرير تفاوض باسم قطاع من الفلسطينيين وليس كلهم. بل ان البعض ذهب إلى ان اتفاقية أوسلو وقعت أصلاً في لحظة اتفاق مضمر بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي على محاصرة الصعود الإسلامي الفلسطيني. ولكن، وبدلاً من ان تساعد اتفاقية أوسلو القيادة الوطنية على حشد الفلسطينيين من خلفها، فقد فاقمت من حدة الانقسام الوطني الفلسطيني. رفض الإسلاميون اتفاقية أوسلو وما تمخض عنها، بينما تخلت قيادة السلطة موضوعياً عن تمثيل فلسطينيي المهجر، بل وهمشت منظمة التحرير الفلسطينية التي وقعت أوسلو باسمها والتي يفترض ان تمثل جميع الفلسطينيين، في الضفة والقطاع وفي المهجر. ولم يستعد قدر من التماسك الوطني القلق إلى الوضع الفلسطيني في الضفة والقطاع إلا بعد اندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول (سبتمبر) 200، وانحياز عرفات وقطاع كبير من فتح إلى الحركة الشعبية.

إن تكلفة دخول حماس السلطة وتحملها أعباء العملية السياسية هي أكبر بكثير من المكاسب المتوقعة من مثل هذه الخطوة الفادحة. إن كان هناك من شيء لا تزال عملية التفاوض تعد به، فلتترك القيادة الوطنية لتحقيقه، بدون ان تتحمل عواقبه المتوقعة القوى والتيارات وقطاعات الشعب الفلسطيني كافة. لماذا يوضع كل البيض الفلسطيني في سلة عملية غامضة الأفق، ما اتضح منها حتى الآن لا يبعث على الاطمئنان؟ حتى في الجانب الإسرائيلي، حيث دولة كاملة السيادة، وجدت قوى معارضة رفضت وترفض القبول بالتسويات التي تم التوصل إليها مع الجانب العربي. ولماذا تقوم قوة إسلامية رئيسية بتوريط كل التيار الإسلامي العربي في سياق تسوية لا يمكن للضمير الإسلامي الموافقة عليها، حتى وإن فرضت بقوة اختلال توازن القوى؟

مشكلة الإسلاميين المتكررة في الساحة العربية هي الحركة السياسية المتوازنة والاقتراب من الطبيعة المركبة للعمل السياسي. وقد أصبح الانتقال بين الراديكالية أو التطرف، من ناحية، والتفريط والتهاون، من ناحية أخرى، ظاهرة عربية إسلامية بامتياز. ثمة موقع، أو حتى مواقع، بين الاستقطابات السياسية. حماس تقترب الآن من دائرة الخطر، وعليها ان تفكر ملياً قبل أن تخطو خطواتها المقبلة. فلسطينياً، ليس هذا زمن الحكم وتوزيع المكاسب بعد.

* كاتب وباحث عربي في التاريخ الحديث

إزالة المساحيق لكشف التجاعيد

د. علي محمد فخرو

■ للفيلسوف الفرنسي ديكارت مقولة بليغة: «أُحكم على الأمور جيداً حتى تتصرف جيداً».. ولكي يحكم الإنسان على الأمور جيداً يحتاج أن يكون حكيماً، ولايكون حكيماً الا إذا غاص في أعماق الأمور وفي أصول الظواهر والأحداث، وهذا يتطلب العلم والصبر والمجالدة. ولعل أكثر الحقول حاجة لممارسة كل ذلك هو حقل السياسة، خصوصاً بعد أن تشابكت السياسة مع الإعلام غير الصادق والثقافة الرمزية. من هنا أهمية الملاحظات التالية فيما يراه الإنسان ويسمعه في ساحات السياسة العربية والإسلامية.

المثال الأول يتمثل في تصريحات الرئيس الإيراني حول الصراع الإسلامي ـ العربي مع الصهيونية. إن الرئيس يتعامل مع أعمق أعماق الموضوع حين يذكّر العالم بالظلم الذي ألحقته أوروبا باليهود وبالظلم الذي ألحقه اليهود بشعب فلسطين. إنه لايتيه في تفاصيل السّطح: فليست القضية، كما يريدها الغرب، هي الجدار أو المستوطنات الصهيونية في الضفة الغربية أو تبدلات الفكر السياسي عند شارون وغيره أو خارطة الطريق أو التبدلات الطفيفة في سياسات واشنطن المتعجرفة. إنها قضية تكوُّن وترسُّخ الوجود الاستيطاني الاستعماري الصهيوني غير الشرعي في فلسطين. أما الساسة العرب الذين لايستطيعون بذل الجهد لرؤية الأعماق فانهم مشغولون «بالعنف» في غزة وبتصريحات شارون المتلونة وبالطلب من حماس أن تمدّفترة المهادنة وأن تكون عاقلة إلخ...

وينطبق الأمر على المعالجة الرسمية العربية لملف بناء القدرات الذرية في إيران. فلا أحد يريد أن يدرك أن القضية الأساسية هي توازن القوى بين الرعب الذري الصهيوني وبين الردع العربي والإسلامي. وبدلاً من أن يقول العرب للعالم بأننا سنضطر نحن أيضاً في مباشرة بناء قدراتنا العلمية والتكنولوجية الذرية كما تفعل الجارة المسلمة وكردٍ على ما تملكه «إسرائيل» من قدرات تدميرية هائلة فإنهم يكتفون بترديد حلمهم الطوباوي الببغاوي المثير للشفقة بضرورة أن تكون منطقتنا خالية من أسلحة الدمار الشامل متناسين أن الصهيونية قد استمعت لذلك النداء عبر خمسين سنة دون أن تعبئ حتى بالرد عليه.

مثال ثان هو مايجري من سجال في الساحة اللبنانية ـ السورية. لقد اختصر الموضوع في سجل أسود لمخابرات البلدين. لكن أحداً لايريد أن يغوص في الأسس السوسيولوجية ـ السياسية اللبنانية التي ارتكزت منذ الإستقلال على استعداد بعض القوى السياسية أو المذهبية أو العشائرية اللبنانية للإستزلام للقوى الخارجية العربية والأجنبية والصهيونية.

وبالتالي فان وجود هذا الجيش أو ذاك وتمركز هذا النفوذ أو ذاك لايزيد عن أن يكون تبديلا في الديكور لنفس المسرح ولنفس الممثلين. ولن تستطيع أنهر الدموع التي يذرفها الألوف في ساحات مدن لبنان أن تغسل تلك الحقيقة المأساوية السوداء.

مثال ثالث هو إطلالة ذلك الوجه القبيح وهو يعلن صحوة الضمير والتوبة بعد أن عاث في الأرض فساداً فساهم في ضياع قمم شامخة من بلاده وأشرف على ملف العهر السياسي والفساد المالي في لبنان الجريح ونهب خيرات بلاده وبلاد الآخرين. ومرة أخرى سينشغل الساسة والإعلاميون العرب بما يقوله ويكتبه ذاك الممثل الجديد دون أن يتذكروا بأن المنطق والغوص في أعماق الظواهر يقضيان بأن من كان قابلاً للإستزلام والنّزق الداخلي لن يكون بعيداً عن الاستزلام الخارجي المطلوب الآن بقوة في أسواق النخاسة الدولية.

وفي العراق، وآه من العراق، ينسى الناس أصل البلاء الحالي المتمثل في الإحتلال الأمريكي ـ الصهيوني ويتسامرون كل يوم حول كل شيء إلاّ ذاك البلاء.

كما هو الحال مع وجه العاهرة المتعب الملطّخ بمكياج كثيف يراد لوجه الحياة السياسية العربية أن يكون. لقد أصبحت مهمة الكشف عن التجاعيد المغطاّة بالمساحيق في كل وجوه القضايا العربية السياسية المتداولة يومياً أمراً ملحاً وبالغ الأهمية. في كل المنابر الإعلامية والسياسية مطلوب أن تكون المواجهة مع الأصل، مع جذور المشاكل، وليس مع الفروع والتفاصيل. الولايات المتحدة الأمريكية وحملات التضليل الصهيونية والقوى الداخلية الفاسدة تخلط الأوراق حتى نضيع في التفاصيل فنحكم على الأمور بصورة سيئة ونتصرف بصورة خاطئة وندوس في الوحل.

القدس العربي

يومية سياسية مستقلة

تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم

الاشتراكات:

الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو

هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ

فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208

مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/ فاكس: 3901523(202)

مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)

مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.

هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)

مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England

Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) **Fax:** 0208-741 8902 / 748 7637

email: ***alquds@alquds.co.uk*** * *Internet*: ***www.alquds.co.uk***

Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).

Tel/Fax: (202) 3901523

Morocco Office: 80 Fal Ould Omeir Str. Flat No.7 - Rabat - Morocco

Tel/Fax: (212 37) 770594

Amman Office: Al Sahafa St. Badad Business Complex.

Tel: (9626) 5337920 **Fax**: 5337928

Paris Office: Tel / Fax: (331) 420 57364

Al-Quds Al-Arabi

daily Independent News Paper

Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.

Editor In Chief

ABDEL BARRI ATWAN